

أخطا الخطباء

حامد عبد الخالق
أبو الذهب



أخطاء الخطباء

حامد عبد الخالق أبو الذهب

الكتاب: أخطاء الخطباء

تأليف: حامد عبد الخالق أبو الذهب

تدقيق: حامد عبد الخالق أبو الذهب

النوعية: ديني

الإصدار: 2023

تصميم وتنسيق: مكتبة كتوباتي

النشر الإلكتروني: مكتبة كتوباتي

www.kotobati.com

كل الأفكار المذكورة في الكتاب لا تعبر عن الناشر تبقى افكار المؤلف ومكتبة كتوباتي لا

تتحمل مسؤوليتها

وكل الحقوق محفوظة لدى المؤلف.

الفهرس

- 4 تعريف بالكتاب:
- 5 المقدمة:
- 6 1- الرياءُ والسُّمعةُ:
- 8 2- روايةُ الأحاديثِ الموضوعةِ والباطلةِ وشديدةِ الضعفِ والقصصِ الواهيةِ التى تُخالفُ العقيدة:
- 22 3- الاعتمادُ على الذاكرةِ فى روايةِ الأحاديثِ والآثارِ وكذلك روايةِ الحديثِ بالمعنى:
- 24 4- الخطأُ فى اختيارِ موضوعِ الخطبةِ، إمَّا بعدمِ تحديدهِ بِدقَّةٍ وإمَّا بسوءِ اختياره:
- 27 5- خُطبُ المناسباتِ وما فيها من أخطاء:
- 30 6- عدمُ الكلامِ عن الواقعِ أو الكلامِ عنه دونِ فهمٍ جيِّدٍ له:
- 33 7- الجهلُ باللغةِ العربيةِ وكثرةُ اللحنِ فيها:
- 35 8- الاعتراضُ بالتخصُّصِ وعدمُ قبولِ النصيحة:
- 36 9- أخطاءُ فى الإلقاء:
- 37 10- استثارةُ الجمهورِ بتوجيهِ أسئلةٍ إليهم:
- 38 11- الخطباءُ والسياسة:
- 39 12- غلبةُ الاتجاهِ الإرجائى:
- 41 13- تحديثُ الناسِ بما لا يعقلون وبالمتشابهات:
- 42 15- القدوةُ السيئةُ:
- 46 خاتمة:

تعريف بالكتاب:

كتابٌ في فقه الدعوة الإسلامية يُهمُّ كلَّ مُهتَمٍّ بالدعوة الإسلامية. يتناولُ هذا الكتابُ المختصرُ بعضَ الأخطاءِ التي يقع فيها بعضُ الخطباء مع الاستدلالِ عليها وإيضاح كيفية علاجها.

المقدمة⁹

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله-صلى الله عليه وسلّم-فهذه نفثةٌ
مصدورٍ وغضبةٌ غيورٍ على ما آل إليه حالُ الدعوة والخطابة في غالب أنحاء
العالم الإسلامي.والذى دعانى إلى الكتابة في هذا الموضوع ما ألاحظه-كُلَّ
جُمُعة- بعد انتهاء خُطبة الجُمُعة وانصراف الناس منها بلا فائدةٍ خرجوا بها
أونصيحةٍ غاليةٍ عزموا على تنفيذها. ففكرتُ في الكتابة في هذا
الموضوع.وسوف أتناولُ جُملةً من الأخطاء الشائعة التى لا تختصُ بجانب
مُعين.فبعضُها لغوية. وبعضُها اعتقادية. وبعضُها علمية أوفقهية. وبعضُها
أدائية أو إلقائية.وأسألُ الله تعالى أن يُسدنى ويوفقنى. وغرضى مما أكتبُ
العمل بقوله تعالى: {إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ} [سُورَةُ هُودَ : آيَةٌ 88]
والآن أوانُ الشُّروعِ في المقصود.

1- الرياءُ والسُّمعةُ:

وهذا داءٌ خطيرٌ، ومرضٌ عُضالٌ قلَّ من ينجو منه. وأذكَرُ الواقعين في هذا المرض بما ورد في فضل الإخلاص ودَمِّ الرياءِ والسُّمعةِ. فمن ذلك قوله تعالى: **{وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}** [البينة: 5] وَقَالَ تَعَالَى: **{لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ النَّفْسَ الْفَسَّادَةَ مِنَ الْإِنْسَانِ}** [الحج: 37] وَقَالَ تَعَالَى: **{قُلْ إِنْ تَحْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ}** [آل عمران: 29] وَقَالَ تَعَالَى: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ}** [البقرة: 264] وَقَالَ تَعَالَى: **{يُرَاؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا}** [النساء: 142] وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عَنِ الشَّرِكِ، مَنْ عَمَلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشَرِكُهُ" رواه مسلم. رياض الصالحين. حديث (1616) وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ سَمِعَ سَمْعَ اللَّهِ بِهِ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللَّهُ بِهِ" متفقٌ عَلَيْهِ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. "سَمِعَ" بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَمَعْنَاهُ: أَظْهَرَ عَمَلَهُ لِلنَّاسِ رِثَاءً "سَمِعَ اللَّهُ بِهِ" أَي: فَضَحَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَعْنَى: "مَنْ رَأَى" أَي: مَنْ أَظْهَرَ لِلنَّاسِ الْعَمَلَ الصَّالِحَ لِيَعْظُمَ عِنْدَهُمْ "رَأَى" اللَّهُ بِهِ "أَي: أَظْهَرَ سَرِيرَتَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ. رياض الصالحين. حديث (1619) فعلى الخطيب أو الداعية أن يستحضر الإخلاص في جميع عمله وخصوصًا في الدعوة إلى الله. وعليه أن يقرأ في كُتُب

الرفائق وأعمال القلوب ك/ (إحياء علوم الدين) وغيره حتى يُبارك الله في دعوته
وتؤتى ثمارها.

2- روايةُ الأحاديثِ الموضوعةِ والباطلةِ وشديدةِ الضعفِ والقصصِ الواهيةِ التي تُخالفُ العقيدةُ:

وهذا مرضٌ خطيرٌ لا يقلُّ عن الذي قبله. وغالبًا الذي يدعو الخطيبَ إلى الإكثار من الأحاديثِ الموضوعةِ والباطلةِ وشديدةِ الضعفِ قلةً إخلاصه ورغبته في إرضاء الناس والسعيِّ إلى استمالتهم نحوه. وعلاجُ هذا الخطأ يكونُ بتحرى صحة ما ينقله الخطيبُ أو الداعيةُ من أحاديثٍ وآثارٍ بالرجوعِ إلى الكُتُبِ المُعتمدةِ والمشهورةِ التي تُبيِّنُ صحيحَ الحديثِ من سقيمِه. ومن ذلك: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديثِ على ألسنة الناس للعجلوني. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديثِ المشتهرة على الألسنة للسخاوي. وأيضًا كتاب تحذير الداعية من القصص الواهية لعلی حشيش. وعليه أيضًا الرجوع في أحكام الأحاديثِ من ناحية القوَّة والضعف إلى كُتُبِ المُحقِّقين المشهورين كالعلامة الألباني وشُعيب الأرنؤووط وغيرهما. واستكمالًا للفائدة أنقلُ هنا حُكم رواية الحديث الضعيف من كلام اثنين من العلماء: جاء في (تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف) ل/د. عبد العزيز عبد الرحمن بن محمد العثيم: (الباب السادس: العمل بالحديث الضعيف: ... القول الثالث: يعمل به في الفضائل والمستحبات والمكروهات بشروط:

1- أن يكون ضعفه غير شديد فيخرج ما اشتد ضعفه كحديث الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلظه. وهذا الشرط متفق عليه. نقله العلائي.

2- أن يكون الحديث في الفضائل وما في معناها.

3- أن يندرج تحت أصل معمول به.

4- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط. وستأتي مناقشة هذه الشروط إن شاء الله تعالى.) ثُمَّ عَلَّقَ عَلَى هَذِهِ الشَّرُوطِ قَائِلًا: (... الباب التاسع: شروط الأخذ بالحديث الضعيف: الشرط الأول:

وما شرطوه من كون الحديث الضعيف في فضائل الأعمال وما في معناها لا يسوّغ ذلك العمل به لأنه لا ينبغي أن يكلف أو يتكلف المسلم العمل بشيء لم تصح نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. والعامل بذلك الخبر لم يعمل به إلا رجاء ما يترتب على عمله ذلك من الفضل العظيم ولو تجرد الخبر من ذلك الثواب لما عمل به، فما الذي يدل على حصول ذلك الثواب إذا لم يثبت ذلك الخبر. ولا فرق بين فضائل الأعمال وبين غيرها، إذ أن فضائل الأعمال من المستحب وهو من الأحكام الخمسة ويقع فيها خلاف بين العلماء كما هو معلوم. قال شيخ الإسلام: "وكذلك ما عليه العلماء من العلماء بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به فإن الإستحباب حكم شرعي فلا يثبت إلا بدليل شرعي. ومن أخبر عن الله عزوجل أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله عزوجل كما لو ثبت الإيجاب أو التحريم. ولهذا يختلف العلماء في الإستحباب كما يختلفون في غيره بل هو أصل الدين المشروع". وقال

الشوكاني فيما تقدم: "إن الأحكام الشرعية متساوية الأقدام لا فرق بينها، فلا يحل إثبات شيء منها إلا بما تقوم به الحجة. وإلا كان من التقول على الله عز وجل بما لم يقل". وقال الشاطبي: "ولو كان من شأن أهل الإسلام أخذ الأحاديث عن كل من جاء بكل ما جاء لم يكن لانتصاهم للتعديل والتجريح معنى مع أنهم قد أجمعوا على ذلك ولا كان لطلب الإسناد معنى يتحصل، فلذلك جعلوا الإسناد من الدين ولا يعنون- حدثي فلان عن فلان مجرداً، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا متهم إلا عمن تحصل الثقة بروايته لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبه أن ذلك الحديث قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم لنعتمد عليه في الشريعة ونسند إليه الأحكام، والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب على الظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها فلا يمكن أن يسند إليها حكم فما ظنك بالأحاديث المعروفة الكذب". ثم ذكر بعد ذلك بأن الراسخين في العلم لا يفرقون بين أحاديث الأحكام وفضائل الأعمال فيشترطون في أحاديث الأحكام الصحة ولا يشترطون ذلك فيما عداها. الشرط الثاني: وأما ما اشترطوه من كون ضعفه غير شديد، فلا يعين على العمل به، لأنه ما دام بهذه الصفة لا يغلب على الظن أنه صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم وما لم يكن كذلك فنحن بغنية عنه لأن في أحاديث المقبولة ما يكفي عن ذلك. ومما يؤيد أن ما ورد في هذا الخبر غير صحيح تفرد هذا الضعيف به مع المبالغة في حفظ السنة وتتبع طرق أحاديثها وجمعها وتدوينها. قال الشاطبي أنفاً: "وروح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبه أن ذلك الحديث قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم لنعتمد عليه في الشريعة، ونسند إليه الأحكام. والأحاديث الضعيفة الإسناد لا يغلب

على الظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها فلا يمكن أن يسند إليها حكم فما ظنك بالأحاديث المعروفة الكذب". الشرط الثالث: أن يكون الحديث مندرجاً تحت أصل عام. وهذا غير مسلم، لأن بعض البدع تندرج تحت أصل عام، ومع ذلك فهي غير مشروعة، وهي التي يسميها الإمام الشاطبي بالبدعة الإضافية. والحديث الضعيف لا ينهض لإثبات شرعيتها لأن العمل بالحديث الضعيف الداخل تحت أصل عام إما أن يكون مساوياً في الحكم لذلك الأصل أولاً. وذلك بأن يكون فيه زيادة ترغيب لذلك العمل فإن كان مساوياً أوفيه الزيادة المذكورة، كان العمل لذلك الأصل لا الحديث الضعيف. اللهم إلا ما توجده تلك الزيادة من الانبعاث إلى ذلك العمل. وإن لم يكن مساوياً بأن زاد على الأصل بحد أو قيد أو عدد فكيف يقال بأن العمل فيه لذلك الأصل كصيام نصف من شعبان لأن الصيام ثابت بأدلة صحيحة لكن تحديده وتعين ذلك اليوم والشهر إنما أخذ من هذا الحديث الضعيف فلا يجوز العمل به. فظهر بهذا أنه لا يجوز التقدير والتحديد بحديث ضعيف في فضائل الأعمال كالصلاة في وقت معين على وجه معين بقراءة معينة مع أن ذلك كله داخل تحت أصل شرعي لكن هذه القيود والحدود والمقادير زائدة بذلك الحديث الضعيف فلا يجوز الأخذ بها بخلاف ما لو كان الحديث الضعيف مساوياً في الحكم لحديث صحيح. وسأذكر مثلاً على ذلك من كلام شيخ الإسلام- وإن كان مثاله محل نظر صحة وضعفاً- كما سيأتي بيانه. قال: مثال ذلك: "من دخل السوق فقال لا إله إلا الله كان له كذا وكذا". وذكر البزار بأنه رواه عمرو بن دينار قهرمان دار آل الزبير ولم يتابع عليه (المسند 58). قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف على عمرو: "ويشبهه أن يكون الاضطراب فيه من عمرو بن دينار لأنه ضعيف

قليل الضبط" (العلل 1/64). قلتُ: قول البزار ولم يتابع عليه محل نظر كما سيأتي بيانه إلا إن كان البزار يشير بالتفرد إلى ما في حديث عمرو بن دينار من الاختلاف عن متون حديث من تابعه وذلك أن في حديث محمد بن واسع وعمر بن محمد بن زيد ورفع له ألف ألف درجة بدل بنى له قصر في الجنة. وبعد أن ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على سالم وعلى الراوي عنه عمرو بن دينار وعلى الراوي عن عمرو الذي هو هشام ذكر بأنه رواه المهاجر بن حبيب وأبو عبد الله الفراد عن سالم عن أبيه عنه موقوفاً. وأنه رواه عمر بن محمد بن زيد فقال: حدثني رجل من أهل البصرة مولى قريش عن سالم: "ثم قال: فرجع الحديث إلى عمرو بن دينار. وهو ضعيف الحديث لا يحتج به" (العلل 1/ لوحة 64). وكلامه هذا يشير إلى أن هذا الرجل البصري الذي روى عنه عمر بن محمد هو عمرو بن دينار وان الحديث عن عمر مرفوعاً مداره على عمرو بن دينار لأن مهاجر بن حبيب حسن الحديث (الثقات لابن حبان 7/ 525) فلو كان من طريقه مرفوعاً لما جعل مدار الحديث على عمرو. وأما أبو عبد الله الفراء فلم اعرفه. ولم يشر إلى رواية محمد بن واسع لا في العلل ولا في الأفراد. والعبد الفقير إلى عفوره اللطيف يقول: "لم يعد الحديث إلى عمرو بن دينار لأنه رواه عن سالم محمد بن واسع عند الترمذي (الدعوات: باب- ما يقول إذا دخل السوق- تحفة الأحمدي 4/ 240) والدارمي (الاستئذان، باب ما يقول إذا دخل السوق 2/ 293) والبخاري (التاريخ الكبير 9/ 50) والحاكم (المستدرک 1/ 538) و أبو نعیم (حلية الأولياء: 2/ 355 ترجمة محمد بن واسع) وهو ثقة (التقريب 511) فلولا أن الراوي عنه الذي هو أزهر بن سنان ضعيف (التقريب 97) لكان الحديث صحيحاً من طريقه أو لو وجد له متابع لكان كذلك. وقد رواه عن سالم أيضاً

عمر بن محمد بن زيد عند الدارقطني (الإفراد والحاكم (المستدرک 1/538) *
 وعمر بن محمد ثقة (التقريب 417) لكن في سنده عند الحاكم عبد الوهاب بن
 الضحاك أبو الحارث الحمصي متروك كذبه أبو حاتم (التقريب 368) وشيخة
 إسماعيل بن عياش مخلط في غير أهل بلده وقد رواه عن غير أهل بلده
 (التقريب 109). إلا أنه روى عن عمر بن محمد من طريق آخر رجاله كلهم
 ثقات. فقد رواه عن عمر بن محمد عبد الله بن وهب ورواه عنه أبو همام الوليد
 بن شجاع وهو ثقة (التقريب 582) وعنه الحافظ محمد بن إسحاق بن إبراهيم
 الثقفي أبو العباس السراج (تذكرة الحافظ ص 731) وعنه الحافظ الحسين
 بن علي أبو علي شيخ الحاكم (تاريخ بغداد 72/8 وتذكرة الحافظ ص 902)
 لكنه أدخل فيه واسطة بين عمر بن محمد وبين سالم فقال عمر بن محمد:
 حدثني رجل من أهل البصرة. ولولا هذا لأصبح الحديث صحيحاً من هذا
 الوجه. لأن ما اشتمل عليه هذا الحديث ثابت بأحاديث أخر صحيحة، لأن
 استحباب الذكر ثابت وكونه في السوق يؤخذ من استحباب ذكر الله عند
 الغافلين كما جاء في الحديث: "ذكر الله في الغافلين كالشجرة الخضراء بين
 الشجر اليابس" إذا عمل به مع قطع النظر عن الثواب المذكور لأن رجاء ذلك
 الثواب مع سعة فضل الله وعظيم رحمته يحتاج إلى ما يؤكد صحة نسبه إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما الاستدلال على رجاء ذلك الثواب بحديث:
 "من بلغه عن الله شيء... " فسبق بيان أنه لم يثبت في هذا الباب شيء. ولشيخ
 الإسلام كلام يوضح ما ذكرت من أن الحديث الضعيف له حالتان: الأولى: أن
 يحمل في طوإياه ثواباً لعمل ثبتت مشروعيته بدليل شرعي. فهذا يجوز العمل
 به بمعنى، أن النفس ترجو ذلك الثواب. قال رحمه الله: "إن العمل إذا علم أنه

مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب، جاز أن يكون الثواب حقاً. ولم يقل أحد من الأئمة أن يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف. ومن قال هذا فقد خالف الإجماع". الحالة الأخرى: أن يتضمن عملاً لم يثبت بدليل شرعي يظن بعض الناس أنه مشروع. فهذا لا يجوز العمل به لأن اعتقاد موجب ومقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي. وقال ابن تيمية-مبيناً مراد العلماء القائلين بالعمل بالحديث الضعيف:- "وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع كتلاوة القرآن والتسبيح والدعاء والصدقة والعق والاحسان إلى الناس وكرهة الكذب والخيانة ونحو ذلك. فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها وكرهة بعض الأعمال وعقابها فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع، جازت روايته والعمل به بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف من ذلك العقاب كرجل يعلم أن التجارة تريح لكن بلغه أنها تريح ربحاً كثيراً. فهذا إن صدق نفعه وإن كذب لا يضره". قلت: إلا أن هذا لا يقصر العمل بالأحاديث الضعيفة على شدة الاندفاع إلى العمل أو الانكفاف عنه فحسب. وإنما يعني أمراً آخر- وهو رجاء ذلك الثواب الذي ينتفع به العامل إن كان صدقاً ولا يضره إن كان كذباً لكن النفس لم تندفع لذلك العمل إلا رجاء عظيم ثوابه. فما الذي دل على ذلك الثواب وهو من الأمور المغيبة التي لا تعرف إلا من طريق الخبر فيبقى الأمر لذلك الخبر الذي صدقه العامل برجاء ما فيه من الثواب فيكون له في ذلك نصيب من الكذب الذي ينبغي للمؤمن أن يحتاط لنفسه لئلا يقع فيه. ولا ينبغي له أن يعمل أو يصدق إلا بما غلب على ظنه صحة نسبته إلى

رسول الله صلى الله عليه وسلم. والعامل الذي يرجو ثواباً لم يرد في حديث صحيح لو سئل لماذا عملت بهذا؟ لأشار إلى هذا الثواب ناسباً إياه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وكذلك لو رغب غيره للعمل به سيقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر الحديث المتضمن لذلك. وشريعة الله كاملة لا تحتاج إلى شيء عليها. قال تعالى: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...}** فنحن بغنى عن هذا الحديث الضعيف. أما ما لم يكن حديثاً كأن يكون من الإسرائيليات أو من المنامات أو أقوال السلف أو وقائع حصلت، جاز ذكره في الترغيب والترهيب والترجيح والتخويف إذا علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع لانتفاء الخطر المذكور آنفاً عنه ولقوله صلى الله عليه وسلم: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج" أخرجه البخاري. فلو لم يكن في التحديث عنهم فائدة لما رخص في ذلك. وللإمام العمل المتكلم فيه إما أن يكون منصوصاً على أصله جملة وتفصيلاً أو لا يكون منصوصاً عليه لا جملة ولا تفصيلاً أو يكون منصوصاً عليه جملة لا تفصيلاً". فالأول: لا إشكال في صحته، كالصلوات المفروضات والنوافل المرتبة لأسباب وغيرها، وكالصيام المفروض، أو المندوب على الوجه المعروف، إذا فعلت على الوجه الذي نص عليه من غير زيادة ولا نقصان، كصيام عاشوراء أو يوم عرفة والوتر بعد نوافل الليل، وصلاة الكسوف. فالنص جاء في هذه الأشياء صحيحاً على ما شرطوا، فثبتت أحكامها من الفرض والسنة والاستحباب، فإذا ورد في مثلها أحاديث ترغيب فيها، أو تحذير من ترك الفرض منها، وليست بالغة مبلغ الصحة، ولا هي أيضاً من الضعف بحيث لا يقبلها أحد، أو كانت موضوعة لا يصح الإستشهاد بها، فلا بأس بذكرها والتحذير بها والترغيب، بعد ثبوت أصلها من طريق صحيح. والثاني: ظاهر أنه غير صحيح،

وهو عين البدعة. لأنه لا يرجع إلا للمجرد الرأي المبني على الهوى، وهو أبداع البدع و أفحشها، كالرهبانية المنفية عن الإسلام، والخصاء لمن خشي العنت، والتعبد بالقيام في الشمس، أو بالصمت من غير كلام أحد. فالترغيب في مثل هذا لا يصح، إذ لا يوجد في الشرع، ولا أصل له يرغب في مثله، أو يحذر من مخالفته. والثالث: ربما يتوهم أنه كالأول من جهة أنه إذا ثبت أصل عبادة في الجملة، فيسهل في التفصيل نقله من طريق غير مشترط الصحة. فمطلق التنفل بالصلاة مشروع، فإذا جاء ترغيب في صلاة ليلة النصف من شعبان فقد عضده أصل الترغيب في صلاة النافلة. وكذلك إذا ثبت أصل صيام، ثبت صيام السابع والعشرين من رجب وما أشبه ذلك. وليس كما توهموا، لأن الأصل إذا ثبت في الجملة لا يلزم إثباته في التفصيل، فإذا ثبت مطلق الصلاة لا يلزم منه إثبات الظهر والعصر أو الوتر أو غيرها حتى ينص عليها على الخصوص. وكذلك إذا ثبت مطلق الصيام لا يلزم منه إثبات صوم رمضان أو عاشوراء أو شعبان أو غير ذلك، حتى يثبت بالتفصيل بدليل صحيح. ثم ينظر بعد ذلك في أحاديث الترغيب والترهيب بالنسبة إلى ذلك العمل الخاص الثابت بالدليل الصحيح وليس فيما ذكر في السؤال شيء من ذلك، إذ لا ملازمة بين ثبوت القيام الليلي والنهاري في الجملة، وبين قيام ليلة النصف من شعبان بكذا وكذا ركعة يقرأ في كل ركعة منها بسورة كذا على الخصوص كذا وكذا مرة. ومثله صيام اليوم الفلاني من الشهر الفلاني، حتى تصير تلك العبادة مقصودة على الخصوص ليس في شيء من ذلك ما يقتضيه مطلق شرعية التنفل بالصلاة أو الصيام. والدليل على ذلك أن تفضيل يوم من الأيام أو زمان من الأزمنة بعبادة يتضمن حكماً شرعياً فيه على الخصوص، كما ثبت لعاشوراء مثلاً، أو لعرفة أو

لشعبان مزية على مطلق التنفل بالصيام، فإنه ثبت له مزية على الصيام مطلق الأيام. فتلك المزية اقتضت مرتبة في الأحكام أعلى من غيرها لا تفهم من مطلق مشروعية الصلاة النافلة، لأن مطلق المشروعية يقتضي الحسنه بعشر أمثالها - إلى سبعمائة ضعف في الجملة. وصيام يوم عاشوراء يقتضي أنه يكفر السنة التي قبله، فهو أمر زائد على مطلق المشروعية، وما يفيد له مزيد في الرتبة، وذلك راجع إلى الحكم. فإذا هذا الترغيب الخاص يقتضي مرتبة في نوع من المندوب خاصة، لأن من رجوع إثبات الحكم إلى الأحاديث الصحيحة بناء على قولهم: إن الأحكام لا تثبت إلا من طريق صحيح والبدع المستدل عليها بغير الصحيح لا بد فيها من الزيادة على المشروعات كالتقييد بزمان أو كيفية مآ. فيلزم أن تكون أحكام تلك الزيادات ثابتة بغير الصحيح، وهو ناقض إلى ما أسسه العلماء. ولا يقال: إنهم يريدون أحكام الوجوب والتحريم فقط. لأننا نقول: هذا تحكم من غير دليل، بل الأحكام خمسة. فكما لا يثبت الوجوب إلا بالصحيح. فإذا ثبت الحكم فاستسهل أن يثبت في أحاديث الترغيب والترهيب، ولا عليك. فعلى كل تقدير: كل ما رغب فيه إن ثبت حكمه ومرتبته في المشروعات من طريق صحيح فالترغيب بغير الصحيح مغتفر. وإن لم يثبت إلا من حديث الترغيب، فاشترط الصحة أبداً، وإلا خرجت عن طريق القوم المعدودين في أهل الرسوخ. فلقد غلط في هذا المكان جماعة ممن ينسب إلى الفقه. ويتخصص عن العوام بدعوى رتبة الخواص. وأصل هذا الغلط عدم فهم كلام المحدثين في الموضوعين، وبالله التوفيق. الشرط الرابع: وأما قولهم أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل. فعدم نسبة الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يغلب على الظن

أنه قال ذلك أمر مسلّم به وهو افق للحق لكن هل يتصور الجمع بين عدم اعتقاد ثبوته والعمل به؟! لأن الانبعاث إلى العمل به متسبب عن ذلك الخبر، وقائم عليه. فإذا لم يعتقد ثبوته فلماذا يعمل به والحالة هذه؟ وكل عامل بمثل هذا لو سئل عن الدافع إلى ذلك العمل لم يتردد عن الإشارة إلى هذا الحديث. ولو لم يرد فيه حديث لم يعمل به. فهل يمكن أن يقول زيد لعمر: حرك يدك أو رجلك على شكل كذا وكذا، ويكون لك من الثواب كذا وكذا. فهل يصدقه بذلك ويعمل بما قال؟! وهو يعلم أن ما قاله هو من قبل نفسه، وإن صدقه في ذلك فلا مرية في اختلال عقله. واشتراط هذا الشرط قد يكون نظرياً لا عملياً لأنه لا يمكن كما قلتُ تصور الجمع بين عدم الاعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله وبين العمل به. وإذا أفتى العلماء بمثل ذلك أو عملوا لا يتوقون عدم الاعتقاد. مثال ذلك: ما قاله الإمام البيهقي في حديث أبي هريرة في سترة المصلي وفيه: "فإن لم تكن معه عصاً فليخطط خطأ". قال -بعد أن ذكر الاختلاف في سنده وأنه لم يرد إلا من هذا الوجه- قال: "واحتج الشافعي رحمه الله بهذا الحديث في القديم. ثم توقف فيه في الجديد" فقال في كتاب البويطي: "ولا يخط المصلي بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فليتبع" وكأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في إسناده. ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله". تعقيب على ما تقدم: قال عجاج الخطيب: "وقد يقال أن ثبوت الفضائل والترغيب فيها لا يلزمه حكم، فحين يروى خبر ضعيف في ثواب أمر من الأمور الثابت استحبابها والترغيب فيه أو في فضائل بعض الصحابة - رضي الله عنهم - لا يلزم من هذا الخبر ثبوت حكم فنقول: هذا لا خلاف فيه من حيث عدم إثبات حكم في الفضائل ولكن الخلاف والكلام في

رواية الضعيف والعمل به عامة". والقول بالعمل في الأحاديث الضعيفة بالشروط المتقدمة نظري لا عملي بالنسبة لجماهير الناس لأنه من أين لهم تمييز الحديث الضعيف من الضعيف جداً؟! ومن أين لهم تمييز ما يجوز العمل به منه مما لا يجوز؟! وكيف يجمعون بين العمل وبين عدم اعتقاد أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله؟! ومن أين يعرفون أنه داخل تحت أصل كذا وكذا؟ إلى غير ذلك. فيرجع الأمر إلى منع العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، كما ذهب إليه أهل القول الأول. وهو ظاهر قول ابن حبان في كتابه المجروحين. أن ما روى الضعيف وما لم يرو في الحكم سيان. والعامل بالحديث الضعيف يخشى عليه من مشاركة الكذابين بالإثم الوارد في حق من فعل ذلك لأنه صدق ذلك بعمله. قال الحافظ ابن حجر: "وليحذر المرء من دخوله تحت قوله صلى الله عليه وسلم: "من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين" فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل إذ الكل شرع". ولا شك أن الحق في هذا مع أهل القول الأول، ولدينا مما صح في الفضائل والترغيب والترهيب من جوامع كلم المصطفى صلى الله عليه وسلم ثروة يعجز البيان عن وصفها وهي تغنيننا عن رواية الأحاديث الضعيفة في هذا الباب وبخاصة أن الفضائل ومكارم الأخلاق من دعائم الدين ولا فرق بينها وبين الأحكام من حيث ثبوتها بالحديث الصحيح أو الحسن، فمن الواجب أن يكون مصدرها جميعاً الأخبار المقبولة. وحاصل القول: إنه لا ينبغي أن يجوز العمل أو يستحب في فضائل الأعمال بحديث ضعيف لأن المندوب من الأحكام، ويقع فيه الخلاف كما يقع في غيره كما تقدم. وهذا لا يجوز أن تبني عليه الشريعة ولا يحتج به في الدين باتفاق المسلمين فإن هذا من جنس الإسرائيليات ونحوها التي لا

تعلم صحتهما، إلا بنقل ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه لو نقلها مثل كعب الأخبار ووهب بن منبه وأمثالهما ممن ينقل أخبار- المبتدأ أو قصص المتقدمين- من أهل الكتاب لم يجز أن يحتج بها في دين المسلمين باتفاق المسلمين، فكيف إذا نقلها من لا ينقلها لا عن أهل الكتاب، ولا عن ثقات علماء المسلمين، بل إنما ينقلها عن من هو عند المسلمين مجروح ضعيف لا يحتج بحديثه واضطرب عليه فيها اضطراباً يعرف به أنه لم يحفظ ذلك. قاله شيخ الإسلام ابن تيمية.) وقال الدكتور ماهر ياسين الفحل في كتابه (محاضرات في علوم الحديث): **(حكم العمل بالحديث الضعيف: يعمل بالحديث الضعيف بشروط: أولاً: أن لا يكون في الأحكام. ثانياً: أن لا يكون في العقائد. ثالثاً: أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفراد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه. رابعاً: أن يندرج تحت أصل معمول. خامساً: أن لا يُعتقد عند العمل بثبوته، بل يعتقد الاحتياط. هذا هو مذهب الجمهور في هذه المسألة، انظر لذلك: " فتح المغيث " (1/ 267-268 - دار الطبري). والتدريب (1/ 298-299) وغيرهما، والقول المنيف (ص 48-52) ، وذهب جمعٌ من المحققين إلى خلاف هذا القول، فذهب الإمام ابن حزم - رحمه الله - وابن معين - فيما حكاه عنه ابن سيد الناس - وأبو بكر بن العربي - نسبة إليه في فتح المغيث - وأبو شامة المقدسي الشافعي، والشهاب الخفاجي والجلال الدواني. ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر والعلامة الألباني - رحمهم الله تعالى - إلى عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقاً لا في الفضائل ولا في الأحكام، والظاهر والأحوط أن الضعيف لا يعمل به مطلقاً، فالشروط التي ذكرها الأكثرون نظرية غير عملية، فلازم الشرط الثالث رد بعض الضعيف والأخذ ببعضه،**

وأما الشرط الرابع فهو نظري فقط، إذ ممكن ان يقال: لماذا لا يعمل بالأصل العام؟ فلا يُحتاج حينئذ للعمل بالضعيف، والشرط الخامس من الممكن أن يجاب عنه بالقول بأن الأحوط هو ترك العمل بالضعيف، فكم من حديث ضعيف عمل به ثم أصبح بمنزلة الثابت عند عوام الناس بل وخواصهم. **كيف يروي الحديث الضعيف؟**: من أراد أن يروي حديثاً ضعيفاً، فعليه أن يبين ضعف ذلك الحديث، وإذا لم يُبيّنه، فعليه أن يذكره بصيغة التمرّض، وهي التي تدل على الشك في صحته (نحو: يُروى، أو يُذكر، أو جاء في بعض المواضع، أو نُقل، أو جاء، أو قيل، أو روي، أو بلغنا، أو روى بعضهم). وكما يكره أن يذكر الحديث الضعيف بصيغة الجزم (نحو: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، أو فعل، أو أقرّ ونحو ذلك) ، فكذلك يكره أن يذكر الحديث الصحيح بصيغة التمرّض.

3- الاعتمادُ على الذاكرة في رواية الأحاديث والآثار وكذلك رواية الحديث بالمعنى:

والذاكرة تخونُ كثيرًا. أذكر ذات يومٍ أنّي سمعتُ خطيبًا يتكلم في شهر المحرم عن يوم عاشوراء فقال- ما نصّه -: وقد جاء في الصحيحين: "من وسع على عياله يوم عاشوراء؛ وسع الله عليه سائر سنته" فأخبرته أنه حديثٌ ضعيفٌ حتى إن بعض العلماء حاول تحسينه بمجموع طُرُقِه. وهو الشيخ أحمد بن الصديق الغماري في رسالته "هدية الصغراء بتصحيح حديث توسعه يوم عاشوراء" فلمّا كان العامُ المقبلُ جاء نفسُ الخطيب في نفس المناسبة فلم يذكر الحديث الذي ذكره في العام الماضي. وهذا يُفيدُ أنّ النصيحة تُفيدُ أحيانًا، وفيما يتعلّقُ برواية الحديث بالمعنى جاء في موقع (الإسلام سؤال وجواب): (يجوز للإنسان أن يروي الحديث بمعناه عند جمهور أهل العلم ، لمن كان عارفاً باللغة ، ويأمن من اللحن وتغيير المعنى الذي به يتغير الحكم ، وأن لا يكون ذلك التغيير في الألفاظ المتعبد بها كالأذكار والأدعية المأثورة. قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله : " رواية الحديث بالمعنى ، معناه : نقله بلفظ غير لفظ المروي عنه. وهو يجوز بشروط ثلاثة

- أن تكون من عارفٍ بمعناه : من حيث اللغة ، ومن حيث مراد المروي عنه.

- أن تدعو الضرورة إليها ، بأن يكون الراوي ناسياً للفظ الحديث حافظاً لمعناه ، فإن كان ذاكراً للفظه لم يجز تغييره ، إلا أن تدعو الحاجة إلى إفهام المخاطب بلغته.
- أن لا يكون اللفظ متعبداً به : كألفاظ الأذكار ونحوها " انتهى. " مجموع فتاوى ابن عثيمين. " فعلى هذا ؛ لا بأس أن تروي الحديث بالمعنى إذا لم تكن حافظاً لفظه ، شريطة أن لا يكون في كلامك تغيير للمعنى المقصود من الحديث.) والذاكرة تخون كثيراً. فعلى الخطيب الناجح ألا يعتمد على ذاكرته. وعليه ألا يذكر الحديث بالمعنى

4- الخطأ فى اختيار موضوع الخطبة. إما بعدم تحديده بدقّة وإما بسوء اختياره:

فتجد الخطيب يتكلّم فى موضوعاتٍ عدّةٍ جُملةً واحدةً فيخرج المستمعون بلا أيّ فائدةٍ تُذكرُ. ومن المعروف أنّه - لكى يكون الموضوع واحدًا- يجب تحديدُ الموضوع ومعرفة أهدافه أو أغراضه. فعند تحضير الموضوع يجب على الخطيب أن يسأل نفسه عدّة أسئلةٍ منها: ماذا أريدُ من جمهورى أن يفعلوا؟ وماذا أريد منهم أن ينتهوا عنه؟ لذا يجب أن يكون الموضوع واقعيًا يمسُّ حياة الناس- لا أن يكون نظريًا لا ينتج عنه عملٌ. والخطيب الناجح هو من يُكلّم الناسَ بما يُعانون منه فعليًا. كأن يتكلم عن سوء الجوار أو قطيعة الرّحم أو عقوق الوالدين. وعليه أن يُجهز أمثلة واقعية من الحياة العملية. أمّا الموضوعات النظرية فلا تُفيدُ شيئًا. فإذا تكلمتَ مثلاً عن (يوم الشهيد) فماذا يعودُ على الناس من هذا الموضوع؟ وماذا يستطيعون أن يفعلوا؟ وماذا يُمكنهم أن يتركوا؟ وهنا قد يسألُ سائلٌ: وماذا عن الموضوعات المتعلقة بالعقيدة وأغلبها معلوماتٌ نظرية؟ أقول: على الخطيب أن ينتقى من موضوعات العقيدة أو غيرها ما يبنى عليه عملٌ. فمثلاً يمكنه أن يتكلم عن ثمرات الإيمان وأثاره العملية فى حياة المؤمن. وهذا منهج القرآن والسنة. فمثلاً فى القرآن: **{ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ**

بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ أَرْكَبُكُمْ أَرْكَبُكُمْ وَأَطَهَّرُوا اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ {البقرة: 232

ومثال آخر: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ

مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا {النساء: 59} وأيضا قوله تعالى: {إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ

يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ} التَّوْبَةُ: 18

وأيضا قوله: { لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ

وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي

قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ

خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ

الْمُفْلِحُونَ} المجادلة : 22 وفي السُّنَّة من ذلك أمثلة كثيرة. منها: عن أبي هريرة-

رضي الله عنه- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُصَلِّ

رَحْمَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ" متفق

عليه. رياض الصالحين. حديث (314) وعنه أيضا: وعنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ

كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

الْآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَسْكُتْ" متفق عليه. رياض الصالحين. حديث

(308). وعن أبي شريح الخزازي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُحْسِنِ إِلَى جَارِهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كُتٌ "رياض الصالحين. حديث (309) فعلى الخطيب أن ينحو نحو ذلك. حضرت مَرَّةً خطيبًا أزهريًا يُلقى درسًا في العقيدة. فقال في كلامه: قالت الأشعريةُ كذا. وقالت الماترديةُ كذا. وقالت المعتزلةُ كذا. فقلتُ له بعد- أن أنهى حديثه- بيني وبينه- مُلتزمًا بأدب النصيحة في السر:- أنا أقترح بدلًا من الكلام على كلامِ فرقي لا يعلمُ عنها عوامُّ الناس شيئًا يُمكنك أن تتكلم عن آثار الإيمان وثمراته. ويُمكنك أن تشرح كتاب الإيمان من صحيح البخارى وصحيح مُسلمِ فردَّ عليَّ قائلاً: هذا أمرٌ معروفٌ. وغضب حينما قلتُ له: أقترح وكأني سببته. ولا حول ولا قُوَّة إلا بالله.

5- خُطْبُ الْمُنَاسَبَاتِ وَمَا فِيهَا مِنْ أخطاء:

أما عن خُطْبِ الْمُنَاسَبَاتِ ففيها جُمْلَةٌ أخطاءٍ: يمكنُ تلخيصها في نُقْطَةٌ واحدةٍ. ألا وهي: عدم الكلام عَمَّا يَبْنِي عَلَيْهِ عَمَلٌ. فإذا أردنا التفصيل فلنذكر أمثلة. ففي شهر الْمُحَرَّمِ قد يتكلم الخُطِيبُ عن قصة الهجرة من أولها لآخرها. مع أن الناس قد يكونون قد شاهدوا فيلما يحكى الهجرة بالتفصيل. فالأولى والأفضل أن يتكلم عن دروس الهجرة. فمن ذلك: أهمية الهجرة إلى الله وترك المعاصي والتحول إلى المكان الأصلاح. المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار. بناء المسجد وأهمية المساجد وبعض أحكامها وآدابها. إقامة الدولة الإسلامية في المدينة. ميثاق المدينة. إلى غير ذلك. فإذا جاء ربيعُ الأوَّلِ تجدُ الواحد منهم يتكلمُ عن مرحلة ميلاد النبي-صلى الله عليه وسلّم- ورضاعه وإقامته لدى حليمة السعدية ونحو ذلك. ومُعْجَزَاتِهِ عند نزوله عند أمِّ معبدٍ. وعن الوصف الجسدي للنبي-صلى الله عليه وسلم- وكُلُّ ذلك ليس محلًّا للاقتداء. والأولى والأفضل الكلام عن شمائل النبي وأخلاقه التي هي محلُّ اقتداءٍ. فإذا جاء شهر رجب تجدُ الواحد منهم يتكلمُ عن قصة الإسراء ويغفل عن أهمِّ المُهمَّاتِ فالأفضل أن يتكلم عن العبودية ومعانيها وآدابها وكيفية التحقُّق بها. وذلك من وصف الله النبي-صلى الله عليه وسلّم- بالعبودية في قوله تعالى: {سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: آيَةٌ 1] وكذلك يُمكن الكلام عن فضائل المسجد الأقصى الكلام على مشاهد المعراج للتحذير

من العُقوبات التي رآها النبيُّ-صلى الله عليه وسلم- للعُصاة من ويمكن أيضاً وسُبل تحريره. أكلة الربا وأكلة أموال اليتامى ظلماً. ونحو ذلك. وكذلك يمكن الكلام عن الفطرة أخذًا من اختيار النبي-صلى الله عليه وسلم- اللبن وترك اختيار غيره. وهذه مُجرّد أمثلة. ويجبُ الرُّجوعُ في ذلك إلى ما صحَّ من أحاديث المعراج في البخارى ومُسلم وغيرهما. وليحذر الخطيبُ من الرُّجوع إلى ما يُسَمَّى بـ"معراج ابن عَبَّاسٍ" وكذلك ممَّا جاء في "سيرة ابن هشام" فغالبُ ما فيها غير مُتصل الإسناد. فإذا جاء شهرُ شعبان يتكلمون عن فضائل النصف من شعبان وتحويل القبلة غافلين عن أهم دروس تحويل القبلة. مثل: وسطية الإسلام والثبات على الدين ومحبة المُسلم الخير لغيره من المُسلمين وشفقته عليهم والخوف عليهم من ضياع ثواب أعمالهم أخذًا من قوله تعالى: **{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ}**[سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَة 143] فإذا جاء شهرُ رمضان تجدُ الخطب تخلو من أحكام الصيام والصدقات والزكوات والاعتكاف. ولا تجدُ إلا كلامًا مُكررا من عام إلى عام. ويمكن الكلام عن موضوعات مثل: رمضان شهر التقوى. وكيف نُحققُ التقوى عمليًا؟ رمضان شهر الصبر-رمضان شهر الجُود- رمضان شهر الجهاد. ونحو ذلك. فإذا جاء شهر شوال يغفلون عن صلة الرحم ونشر المودة وإدخال الفرح والسرور على الغير. فإذا جاء شهرُ ذى الحجة تجدُ بعضهم يشرح مناسك الحج. مع أن ذلك لا يُفيدُ من لم يذهب

للحج. وإذا تكلموا عن فضائل العشر الأوائل من ذى الحجة، لم يتكلموا عن مفهوم العمل الصالح وشروط قبوله وذكر أمثلة للأعمال الصالحة متعددة النفع. وتجدهم يغفلون عن تصحيح الفهم الخاطئ أنّ العمل الصالح هو الصيام فقط. ويغفلون كذلك عن بيان حكم صيام الزوجة صيام التطوع دون إذن زوجها.

6- عدم الكلام عن الواقع أو الكلام عنه دون فهمٍ جيِّدٍ له:

وهذا خطأ واضحٌ يلّمسه كلُّ من يستمع الخطب بتركيزٍ وفهمٍ. ويرجع هذا الخطأ غالباً إلى غفلة الخطيب وعدم اهتمامه بالموضوع. ويرجع أيضاً إلى الاقتصار- عند تحضير الخطبة- على العناصر الأساسية المطلوبة للخطبة من آياتٍ وأحاديثٍ و آثار وأشعار وقصص وغير ذلك. وقد يرجع إلى كُتُبٍ قديمةٍ لم تتعرّضْ لواقعنا المعاصر. لذا نجد أن الخطبة تُسمعُ ولا نجد لها أثراً يُذكرُ. سمعتُ خطيباً يخطبُ عن حق الطريق وذكر في خطبته أبياتاً نظمها ابن حجر في آداب الطريق وذكرها في "فتح الباري" أثناء شرح حديث (6229) من صحيح البخاري "عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ بِالطَّرِيقَاتِ» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدُّ نَتَحَدَّثُ فِيهَا، فَقَالَ: «فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ» قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَدَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» قال ابن حجر-رحمه الله-(ومجموع ما في هذه الأحاديث أربعة عشر أدبا وقد نظمتها في ثلاثة أبيات وهي:

آداب من رام الجلوس على الط: ريق من قول خير الخلق إنسانا.

أفش السلام وأحسن في الكلام وشم: ت عاطسا وسلاما رد إحسانا. في

الحمل عاون ومظلوما أعن وأغث: لهفان اهد سبيلا واهد حيرانا. بالعرف

مُروانه عن نكروكف أدّى: و غرض طرفا و أكثر ذكر مولانا.) فكلمت الخطيب فيما بينى وبينه- مُلتزماً بأداب النصيحة- بعد أن أثبتت على ما فى حُطبتة من خيرٍ-: لماذا لم تتكلم عن الواقع؟ ألم تر الاعتداءات الجَمّة على الطريق من أصحاب المحلات التجارية والبائعين فى الأسواق حيث يخرج أصحاب المحلات ببضعة أمتار فى الطريق فيضيقونه على المارة؟! ألم تُشاهد من له عزاءٌ أو فرحٌ أو مناسبةٌ أخرى وقد سدّ الطريق بما لا يسمحُ بمرور حيوانٍ صغيرٍ فضلاً عن إنسانٍ صغيرٍ أو كبيرٍ؟ ألم تر أصحاب العربات وقد ضيقوا على الناس طُرقاتهم؟ وبعضهم يُقدّم- فى حُلولة للمُشكلات الواقعية- حُلولاً سطحية وعاطفية وغير واقعية ولا منطقية. سمعتُ بعضهم يتكلّم عن مُشكلة ارتفاع الأسعار فقال: بدلاً من الكلام على الأسعار المرتفعة تكلموا مع ربنا واستغفروه ببارك لكم ويُرخص أسعاركم. فهل هذا كلامٌ مُفيدٌ يُقنع الناسَ ليعملوا به؟! فقد يقول له قائلٌ: نحنُ بحمدِ الله نصلى وندعو ونستغفر فلماذا لا ترخصُ الأسعار؟ وهذه الحُلولُ السطحيةُ العاطفيةُ قد تُثيرُ الشك فى الدين وتزعزعُ العقيدة فى القلوب ولا تُقدمُ حُلولاً عمليةً. فعلاجُ هذا الخطأ يكون بدراسة الواقع المُشاهد دراسة جيدة والربط فى كلِّ موضوع بحسبه بالواقع الحقيقى المُشاهد. ويكون ذلك بالمُشاهدة الواعية أو بالسؤال. ويتأكد هذا إذا كان الخطيبُ يخطبُ فى منطقة لا يعلم شيئاً عن عادات أهلها وأعرافهم بما فيها من خطأ وصوابٍ. فعلى الخطيب إذا أراد أن تكون حُطبتة مؤثرة أن يسأل أهل المنطقة التى يخطبُ فيها عن مُشكلاتهم حتى يتسنى له تناولها ومعالجتها.

تنبيه: رأي في الخطبة الموحدة: أقول: الأمر فيه تفصيل: فإن كان موضوع الخطبة ثوابت الدين من العقيدة والعبادة ونحو ذلك مما يطلق عليه: "المعلوم من الدين بالضرورة" أو ما يُعبر عنه أحياناً أخرى بـ "المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام" فلا بأس بأن تكون الخطبة موحدة لأنّ الجميع مخاطبٌ بذلك. أمّا إن كانت البيئات تختلف في مشكلاتها وقضاياها المهمّة فيجب الاهتمام بما يشغل الأذهان في كلّ مكانٍ. وأضيف قائلاً: إنّ الخطبة الموحدة حرمت مُبتكرى الخطباء ممّا كانوا يبتكرون من صناعة السلاسل الخطابية الدعوية. وعلى سبيل المثال كاتب هذه السطور صنع عدّة سلاسل مهمّة. منها سلسلة "الحقوق الإسلامية" في حوالي مئة خطبة. وسلسلة "أفات اللسان" في حوالي اثني عشر خطبة.

7- الجهلُ باللغة العربية وكثرةُ اللحن فيها:

إِنِّي أعجبُ أشدَّ العجبِ من الخطباء الذين يُخطئون في اللغة العربية وخصُوصًا من المتخصصين خريجي الجامعات الشرعية. فهؤلاء درسوا اللغة العربية دراسة عميقة من نحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ وأدبٍ ونُصُوصٍ وغير ذلك. وإذا استمعت لأحدهم تسمع أخطاء شنيعة. وسأذكرُ بعض الأمثلة ممَّا سمعته من بعضهم. ذكر أحدهم الحديث القدسي: "يا عبادي إني حرمتُ الظلم على نفسي وجعلته بينكم مُحَرَّمًا..." الحديث فقال به بتشكيلٍ خطأ يُحيل المعنى فقال: "حرمتَ" و"جعلته" بفتح التاء. واستمر هكذا في باقي الحديث فاستخدم تاء المُخاطب بدلًا من تاء المُتكلّم. والفرق بينهما كبيرٌ جدًّا كما هو معروفٌ. وقرأ بعضهم حديث "كان إذا حزبه أمرٌ فزع إلى الصلاة" قرأه هكذا: "حزَّبه" و"حزَّ معناها قطع كما هو معلومٌ. وقرأ بعضهم لفظ "نفث في رُوعى" يعنى في نفسى أو فى قلبى. قرأه: "رُوعى" وهذا اللفظُ معناه: فزعى أو خوفى. وذكر بعضهم بئر "رُومة" قرأه: "رُومة" فلمَّا سألتُه. ردَّ علىَّ قائلاً: أنا معى دكتوراه فى الحديث. ويُمكنك أن ترجع إلى البداية والنهاية. فلمَّا راجعتُ الكتاب المذكور لم أجده تكلم عن ضبط هذا اللفظ. لكن وجدته فى بعض المعاجم مضبوطاً "رُومة" ولم يذكروا له أوجهًا أخرى. سمعتُ خطيباً يتكلم فى مناسبة الإسراء والمعراج وأراد أن يستدل على أنَّ النبى-صلى الله عليه وسلم- رأى ربه فاستدل بحديث ينفى رؤيته. وهو حديث: "نورأتى أراه؟" لكنه قرأه هكذا: "نورأتى أراه" بالنون الشددة المكسورة بدلًا من النون المُشددة المفتوحة. وهو اللفظُ الصحيح. وخلط

أخرين بصرى بالشام والبصرة بالعراق. وقد ورد لفظ "بصرى" في بعض أحداث السيرة. وأخذ يتكلم عما يحدث في العراق. وقرأ بعضهم لفظ "داجن" وقد ورد في البخاري. حديث (5613) ولفظه: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَمَعَهُ صَاحِبٌ لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَاءٌ بَاتَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَتَّةٍ وَالْأَكْرَعْنَا» قَالَ: وَالرَّجُلُ يُحَوِّلُ الْمَاءَ فِي حَائِطِهِ، قَالَ: فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي مَاءٌ بَائِتٌ، فَأَنْطَلِقُ إِلَى الْعَرِيشِ، قَالَ: فَأَنْطَلِقْ بِهِمَا، فَسَكَبَ فِي قَدْحٍ، ثُمَّ حَلَبَ عَلَيْهِ مِنْ دَاجِنٍ لَهُ، قَالَ: فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ شَرِبَ الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَ مَعَهُ. ففَسَّرَ "داجن" على أن معناه الدجاجة. ومعناه الصحيح: الشاة التي تكون في البيوت ولا تخرج إلى المرعى]. وقرأ بعضهم حديث "من أحب لقاء الله أحب لقاء الله" وهذه لغة مدمرة. والأمثلة كثيرة. أكتفى منها بما ذكرت. ولعلاج الأخطاء اللغوية يجب على الخطيب أن يراجع كُتُب النحو والصرف والمعاجم. وجميعها متوفرة على النت. ولو أَلَمَّ الخطيبُ بأهم القواعد كمعرفة المرفوعات والمنصوبات والمجرووات والمجزومات والمبنيَّات لكفاه ذلك ووقاه من الأخطاء اللغوية.

8- الاغترار بالتخصُّص وعدمُ قبولِ النصيحة:

وهذا داءٌ عضالٌ. ولى رسالتهُ موجودةٌ على النت عنوانها "إقامة الأدلة على وجوب الدعوة على عُموم الأمة" ومعلومٌ أنّ "الدين النصيحة" وأنّ "المؤمن مرآة أخيه" وهى أحاديثٌ صحيحة مشهورة فلا أُطيلُ بتخريجها. ومعلومٌ وجوب مراعاة آداب النصيحة. من: الرفق والسرو وغير ذلك. سمعتُ شيخاً مُتخصِّصاً يتكلَّمُ فى قناةٍ من القنواتِ يذكرُ أنّهُ كان فى أحدِ المحلاتِ العاملةِ فى بيعِ أدواتِ السباكةِ فحلفَ شخصٌ بغيرِ اللهِ فنهأه سبَّأكُ عن الحلفِ بغيرِ اللهِ مُذَكِّراً له بما ورد من النبى عن الحلفِ بغيرِ اللهِ عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قوله: "مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ" سننُ أبى داود. حديث (3251) [حكم الألبانى]: صحيح. يقول الشيخُ المذكورُ: فقلتُ للسبَّأكُ: خليك أنت فى كُوعك "هكذا قال!! وأذكرُ أنّى قرأتُ كلاماً مُتخصِّصٍ فى العلمِ الشرعى قال فيه: تَعَلَّمْتُ الدعوةَ من نَجَّارٍ.

9- أخطاء فى الإلقاء:

وهذه تتراوح بين ضعف الصوت وقوته البالغة. والمنهج النبوى أولى بالاتباع. عن جابر، رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا خَطَبَ أَحْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَانَتْهُ مُنْدِرٌ جَيْشٍ يَقُولُ: "صَبَّحَكُمُ وَمَسَّكُمْ" رياضُ الصالحين. حديث (170) فمن كان صوته ضعيفًا خلقة فعليه أن يجتهد في رفعه حسب قدرته {لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا..} [سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَةٌ 286] وَمِمَّا يُسَاعِدُ عَلَى ارتفاع الصوت أن يتفاعل الخطيبُ مع موضوعه. ويكونُ ذلك بأن يعيش الموضوع ويرصد المخالفات في الموضوع الذى يتناوله. فإن كان مثلاً يخطبُ عن حقوق الجيران والتحذير من إيذائهم فعليه أن يستحضر من الواقع المشاهد ما يقعُ من المخالفات في ذلك. ومن كان صوته قويًا بدرجة شديدة فعليه أن يُحاول أن يخفض صوته بعض الخفض. وعلى الخطيب الناجح أن يجتهد في تحسين إلقائه بقراءة بعض ما كُتب في فنِّ الإلقاء وعليه أيضًا أن يستمع إلى حُطَب الخطباء المعروفين بجودة إلقاءهم.

10- استشارة الجمهور بتوجيه أسئلة إليهم:

كأن يسألهم قائلًا: من الخالق؟ من الرازق؟ من اللطيف؟ من الخبير؟ ونحو ذلك ويُجيبونه قائلين: الله ونحو ذلك. وهذا لا يجوز لمخالفته للحديث الذي أخرجه الإمام في مُسنده. حديث (10128) عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِصَاحِبِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ: أَنْصِتْ، فَقَدْ لَغَا " قال مُحققوه: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

11- الخطباء⁹ والسياسة:

وهذا خطأ مُدْمَرٌ. يسلبُ الخطبة رونقها وجلالها لأنَّ الخطبة حينما تنقلب وتتحوّل إلى ميدان السياسة، فسوف يؤدي ذلك إلى التنازعات والاختلافات وربّما الشجارات. فيجب على الخطيب الناجح أن يُنزه الخطبة عن الانخراط في ذلك. فالخطبة الناجحة تُجمَعُ ولا تُفرَّق.

12- غلبة الاتجاه الإرجائي:

و أقصدُ بذلك أن يُغلب الخطيبُ في خُطبته جانب الرجاء على جانب الخوف. فمن المعروف أنَّ الخوف والرجاء كجناحي الطائر. فكما أنَّ الطائر لا يُمكنه الطيران بجناحٍ واحدٍ كذلك المؤمنُ لا يستطيعُ أن يسير إلى الله إلا باجتماع الخوف والرجاء. وعلاج ذلك أن يتحرى الخطيبُ الدقةَ في كلِّ ما يقوله حتى لا يُميع الدين. ومن تأويل العلماء للأحاديث البائدة بـ "ليس منَّا..." من فعل كذا: معناه: ليس على سُنَّتنا وليس على طريقتنا. وكذا الأحاديث التي فيها: "لا يُؤمن من.." فعل كذا وكذا. فيقولون: معناه: يكون ناقص الإيمان. وهذا أمرٌ لا إشكال فيه. فهو مذهب أهل السنة والجماعة. يقولون ذلك حتَّى لا يتسرع أحدٌ بالتكفير إذا قالوا أنَّ معناه نفى حقيقة الإيمان. وفي الحقيقة رَفَضَ بعضُ العلماءُ تحديث الناس بهذا الكلام لأنه يُؤدِّي إلى الاستهانة بالشرع والسنة. فإذا سمع عوامُ الناس الحديث الذي أخرجه البخاري. رقم (6016) عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ» قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» وأخرجه مسلمٌ. حديث 73 - (46) بلفظ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» ثُمَّ سَمِعُوا الْخَطِيبَ يَقُولُ: معناه: أنَّ الذي لا يأمن جاره بوائقه ناقص الإيمان فقط، استهانوا بما في الحديث من ترهيبٍ. فهل بعد هذا القسم والتأكيد بتكراره يكون القول بأنَّ هذا مُجرَّد

نقص إيمان؟ الأولى- من وجهة نظري- ذكر هذا الحديث وما قاربه بلفظه دون هذا التعليق حتى لا يُؤدّي هذا إلى الاستهانة بما فيها من ترهيب.

13- تحديثُ الناس بما لا يعقلون وبالمتشابهات:

وفي صحيح البخارى. رقم (127) وَقَالَ عَلِيٌّ: «حَدِّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ
أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ» وهذا قريبٌ ممَّا قبله لكن خصصته بالذكر
لأنَّ تحديثَ الناس بالمتشابهات والمتعارضات- حتى لو حاول الخطيبُ دفع
هذا التعارض وتبيين المتشابه- قد لا يفهم ذلك عَوَّامُ النَّاسِ. وهذا قد يُؤدِّي
إلى إثارة الشُّبهات لديهم ومن ثَمَّ إلى شكهم في دينهم.
14- **خُلُوُّ الخُطبة من أبوابٍ كاملةٍ:** فلا تجدُ في الخُطبة إلا تكرارًا مِمَّا. فأين
الكلام في العقيدة؟ والتفسير؟ والفقهِ بأبوابه المُختلفة؟ والسيرة؟
والتاريخ؟ الأداب؟ وغير ذلك؟

15- القدوة السيئة:

وقد قال تعالى: {أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ؟} [سُورَةُ الْبَقَرَةِ : آيَة 44] وقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ؟ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} [سُورَةُ الصَّافِّ : الآيات 2 إلى 3] وجاءت أيضاً أحاديثُ و آثارُ في فضل العمل بالعلم وذم من لا يعمل بعلمه. وهي مشهورةٌ فلا نُطيلُ بذكرها. ومعلومٌ أنّ النَّاسَ في الغالب- يحتجُّون بفعل الخطباء على سوء أفعالهم. فقد يقول لك من تنهاه عن التدخين: إنّ الشيخ فلان يُدخِّنُ. فيرى في فعله ذلك حُجَّةً على جواز التدخين. فعلى الخطيب أن يجعل من نفسه قُدوةً حسنةً فإنَّ النَّاسَ ينظرون إلى فعله أكثر من قوله.

وهذه جُملةٌ من أخطاء الخطباء انتقيتها باختصار في شكل عناصر من كتاب (القول المبين في أخطاء المصلين) لمؤلفه أبي عبيدة مشهورين حسن بن محمود

آل سلمان. (تطويل الخطبة وتقصير الصلَاة. * أخطاء الخطباء القوليّة: ولا يستحب أن يقرأ من كلّ سورة بعضها، أو يقرأ إحداهما في الركعتين، فإنّه خلافُ

السنة، وجَهَال الأئمّة يُداومون على ذلك... * ومن أخطاء الخطباء القوليّة: * اشتغال الإمام بالدّعاء إذا صعد المنبر، مستقبل القبلة، قبل الإقبال على الناس والسلام عليهم ، وكذا قيامه عند أسفل * ترك الخطيب السلام على الناس إذا خرج عليهم. * إعراض الخطباء عن المنبر يدعو. خطبة الحاجة ((إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره...)) وعن قوله - صلى الله عليه وسلم - في خطبه: "أما بعد، فإن خير الكلام كلام الله، ..."

* إعراضهم عن التذكير بسورة (ق) في خطبهم، مع مواظبة النبي - صلى الله عليه وسلم - عليه، كما نهينا إليه سابقاً. * مواظبة الخطباء يوم الجمعة على قراءة حديث في آخر الخطبة دائماً، كحديث: "التائب من الذنب، كمن لا ذنب له". * تسليم بعض الخطباء في هذا العصر بعد الفراغ من الخطبة الأولى. * مبالغتهم في الإسراع في الخطبة الثانية. * جعل الخطبة الثانية عارية من الوعظ والإرشاد والتذكير والترغيب، وتخصيصها بالصلوة على النبي - صلى الله

عليه وسلم - والدعاء. * تكلف الخطيب رفع الصوت بالصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - فوق المعتاد في باقي الخطبة. * صياح بعض الخطباء في أثناء الخطبة باسم الله أو أسماء بعض الصالحين، والعياذ بالله تعالى. * التزام ختم الخطبة بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ...} أو بقولهم: اذكروا الله يذكركم. * التزام ذكر الخطباء الخلفاء والملوك والسلطين في الخطبة الثانية بالتنعيم. هذه بعض أخطاء الخطباء القوليّة، التي يقومون بها بأنفسهم، وهناك أخطاء يقوم بها غيرهم بين أيديهم، أحببت أن أذكرها هنا، وألحقها بأخطاء الخطباء، إذ لولا سكوتهم عنها، ما قام بها أصحابها من العوام الجهال، وشبه العوام، الذين استداموا على أخطائهم فأوهموا المسلمين أن ما يقومون به من الشرع، وهو ليس منه فنقول وبالله التوفيق: من ذلك: ما يفعله المؤذّنون، حال الخطبة من الترضي ونحوه، وكذا ما يكون منهم عند ذكر السلطان، من قولهم بصوت مرتفع: آمين آمين، نصره الله وأدامه، وغير ذلك، فهو بدعة سيئة وحرام. وكذا قولهم بين يدي الخطيب إذا جلس من الخطبة الأولى: غفر الله لك، ولوالديك، ولنا، ولوالدينا والحاضرين.... الخ. وكذا جهرهم بحديث: "إذا قلت لصاحبك ... "وتلاوة آية: {إن الله وملائكته يصلون على النبي ...} عند خروج الخطيب حتى يصل المنبر. * أخطاء الخطباء الفعلية: ومن أخطاء الخطباء الفعلية في الخطبة أشياء، فمن ذلك: * تباطؤهم في الصعود على المنبر. * الالتفات يمينا وشمالا، عند قوله: أمركم وأناكم، وعند الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - مع زيادة ارتقاء درجة من المنبر عند ذلك، ثم نزوله عند الفراغ منها، ولا أصل لشيء من ذلك، بل السنّة الإقبال على الناس بوجهه من أوّل الخطبة إلى آخرها. * رفع الخطيب يديه عند الدعاء. ومن البدع

المذمومة: أن يقول الخطيب الجهول، في آخر الخطبة الأولى: ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، ثم يجلس، فتسمع من الجالسين ضجة عظيمة. * أخطاء الخطباء في صلاة الجمعة. ومن الأخطاء الخاصة في صلاة الجمعة، عدا تقصير الصلاة، الذي أشرنا إليه سابقاً، أمور، منها: * دخول الإمام في الصلاة قبل استواء الصفوف * المبلِّغ الذي لا حاجة له، لوصول الصوت لجميع المأمونين: التبليغ في الصلاة، هو: رفع المؤذنين أصواتهم بالتكبير للإحرام وأذكار الانتقال لإعلام من لم يسمع صوت الإمام. وله أصل في السنة بما كان من صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، في مرض موته، أخرج جماعة، إذ صلى قاعداً، وأبو بكر. رضي الله عنه. يبلِّغهم تكبيره. * صلاة الظهر بعد الجمعة.

خاتمة:

(أسألُ اللهَ حُسْنَهَا) هذا آخر ما تيسَّرَ من الكلام على أهمِّ أخطاء الخطباء. أرجو
الله أن أكونَ أحسنَ فيما قلتُ. وأن ينتفع به كلُّ من قرأه. واللهُ الموفِّقُ لكلِّ
خيرٍ. وأختمُ كلامي بقوله تعالى: {...وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنَّ
أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتِطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ
أُنِيبُ} [سُورَةُ هُودَ : آيَةٌ 88]

تمَّ الفراغُ منه عصر الجمعة (19) ربيع الآخر 1445 هجرية
الموافق (3) نوفمبر ميلادية 2023.
كتبه: حامدُ عبدُ الخالقِ أبو الرهب.